نفسه، ٢٥/٢/١٩٨٩). الاّ ان تعديل القانون الاميركي أتاح لاسرائيل، الآن، ان تسعى الى الحصول على الطائرات المروحية المذكورة دون الاضطرار الى دفع أي أجر، بحجة ان ذلك سيكون لقاء صفقة «كفير». وهكذا يأمل سلاح الجو الاسرائيلي في ان يوفّر مبلغ ٢٥٠ مليون دولار كلفة الحصول على طائرة «أباتشي» وحدها، علاوة على توفير نفقات استئجار، أو شراء، «بلاكهوك»، بحيث يصبح التأجير مجانياً.

واخيراً، تشمل سلسلة الصفقات عروضاً اميركية واسرائيلية متبادلة. فقد عرضت شركة «سولطام» الاسرائيلية برجاً جديداً للعربات المدرّعة الاميركية حاملة مدافع الهاون من طرازي «م ـ ١٢٥ أ ٢» و«ل.أ.في ـ ٨١» (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ١/٢/١٩٨٩). ويتميّز الجهاز الجديد عن مدفع «ك ـ ٦» الاسرائيلي الذي اشتراه الجيش الاميركي سابقاً بأنه يشمل البرج اضافة الى المدفع «ر.م.س ـ ٦» الجديد، الذي يتمتع بقوة صدمة أقل عند الرماية، وبامكانية التلقيم اليدوي، والآلي، علاوة على قدرة الالتفاف الدوراني الكامل، والرماية المباشرة، وتحقيق معدل رمي ١٥ قذيفة في الدقيقة ضمن ظروف الحماية النووية ـ الكيميائية ـ الجرثومية. ومن الناحية المقابلة، قرّر الجيش الاسرائيلي شراء كمية ضخمة من سيارات «جيب» الاميركية لاغراض الاستطلاع والدورية (**عل همشمار**، ١/٢/١٩٨٩). وقد تمّ تفضيل تلك السيارة من طراز «هامر»، على عربة «أفير» المنتجة محلياً، والتي سيحصل الجيش عليها، أيضاً، لاغراض التنقّل والادارة.

التهديدات الكيميائية والمضادة

جدّد القادة الاسرائيليون، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، اثارتهم لموضوع الاسلحة الكيميائية العربية، فيما أدرجوا عنصراً متميزاً ضمن أحاديثهم هو اطلاق التهديدات الصريحة ضد الدول العربية. جاء الحديث الاول في ١٧ كانون الثاني (يناير)، حين اكد وزير الدفاع الاسرائيلي ان أية دولة عربية تستخدم الاسلحة الكيميائية ضد الاهداف المدنية، أو العسكرية، الاسرائيلية ستتعرّض للضرب «مئة مرة، ان لم يكن أكثر» (**السفير**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٩). وأضاف رابين ان أربع دول عربية تمتلك مثل تلك الاسلحة مركبة على رؤوس الصواريخ الباليستيكية أرض ـ أرض لديها، وذلك باشارة غير مباشرة الى سوريا والعراق ومصر وليبيا، ثم تجدّد الحديث، بعد أيام، حين صرّح عقيد لم يذكر اسمه في مخابرات سلاح الجو الاسرائيلي بأن سوريا تقوم بتطوير الاسلحة الجرثومية (البيولوجية)، علاوة على جهودها وجهود العراق لتركيب الرؤوس الكيميائية (الغازات والسموم العصبية) على صواريخها الباليستيكية (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٨٩). وأضاف الضابط ان تلك الصواريخ قادرة على ضرب أي مكان في اسرائيل، الاّ ان ضابطاً كبيراً في السلاح، هو العميد اوري (ميخا) رام، أكد قدرة اسرائيل على التصدي للتهديدات العربية. ثم أضاف وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، صوته الى الحملة، في الثاني من شباط (فبراير)، قائلاً ان مصر في صدد تطوير الصواريخ الباليستيكية القادرة على نقل الرؤوس الحربية حتى مدى ٨٠٠ كيلومتر. وأضاف ان تلك الصواريخ قادرة على حمل الرؤوس الكيميائية، دون ان يوضح اذا ما كانت مصر تقوم بانتاجها فعلاً، علماً بأنه أوضح ان نشاط التطوير يتمّ بالتعاون مع شركة ارجنتينية وخبراء ألمان اتحاديين (**المصدر نفسه**، ٣/٢/١٩٨٩). واتهم شارون سوريا، أيضاً، بتركيب الرؤوس الكيميائية على متن صواريخ باليستيكية قامت بتطويرها بمساعدة خبراء ألمان اتحاديين لتصل مدى ١٣٠٠ كيلومتر. في المقابل، طرح محلّلون غربيون ان الصواريخ الباليستيكية، وخصوصاً تلك المزوّدة بالرؤوس الكيميائية، تقدم رادعاً فاعلاً للدول العربية ضد ليس القوة النووية الاسرائيلية وحدها، بل وضد القوة التقليدية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٧/٢/١٩٨٩). ويفسّر ذلك اشتداد الحملة الاميركية ـ الاسرائيلية لنزع الاسلحة الكيميائية العربية، نظراً الى انزعاج اسرائيل من نشوء ميزان قوى اقليمي مستقر للمرة الاولى.

جاءت هذه التصريحات وسط استعدادات اسرائيلية اضافية للوقاية من الهجوم الكيميائي، او الجرثومي، حيث أجرى سلاح الشؤون الطبية في الجيش وبعض الوحدات تمريناً تجريبياً لاختبار قدرة نقل المصابين من الاحياء السكنية الى المستشفيات، في منطقة تل ـ ابيب (حولون)، في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الماضي (**بمحانيه**، ١٩/١٠/١٩٨٩). وما لبثت شركة «ألبط» للصناعة الحربية ان كشفت النقاب عن قيامها